تسريبات ترشيح ليلى الصلح لتشكيل الحكومة ومصادر تعتبرها حملة ضغط على الحريري

نصرالله يلوّح بالصين.. وإرجاء جلسة البرلمان تحت ضغط الحراك

بيروت ـ عمر حبنجر

مختلف القوى السياسية والحزبية الاساسية متفقة على تكليف رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري بتشكيل الحكومة العتيدة، لكن بعض هذه الاطراف السياسية او الحزبية عادت الى الاصرار على بقائها ضمن المشهد الحكومي على الرغم من موافقتها المبدئية على حكومة التكنوقراط التي يريدها الحريري، خالصة على هذه الصورة، اضافة الى رغبة حاسمة من جانبه بأن تكون يده مطلقة في تشكيل الحكومة ولا يد فوق يده، خارج لازمة التشاور مع رئيس الجمهورية.

هذه الصورة الحريرية للحكومة رد عليها رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد بالقول: ذراعنا لا تلوى، وجاء كلامه بمنزلة تمهيد لخطاب الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بعد ظهر امس والذي تخطى فيه موضوع الحكومة الى الاشادة بدور الحراك الشعبي في مكافحة الفساد.

وقد تناول نصرالله في خطابه امس الاوضاع الدولية والاقليمية من منظور العلاقة بإيران، وفي موضوع الحكومة اللبنانية والتكليف والتأليف قال: لن اتكلم في الامر، لأن اللقاءات متواصلة والاستشارات قائمة ثلاثيا وثنائيا، والابواب مفتوحة لنصل الى افضل نتيجة ممكنة. واضاف: هناك مطالب اجتماعية، ولا نقاش في محاكمة ومحاسبة الفاسدين واستعادة الاموال المنهوبة، وهناك اجماع وطني حقيقي حول هذا الموضوع.

واضاف: بصفتي امين حزب الله والذي هو مرجعية وزرائه ونوابه ويشكل غطاء في مكان ما، لموظفين في ادارة الدولة، اتوجه الى مجلس القضاء الاعلى واقول: اي ملف فساد له علاقة بأي مسؤول في حزب الله تفضلوا وابدأوا بنا.

وعن الاوضاع المالية، قال نصرالله ان الحكومة الاميركية تمنع لبنان من استعادة عافيته والخروج من الازمات الاقتصادية، مستشهدا بمنع لبنان من استقبال الشركات الصينية التي تعرض الاستثمار في لبنان، وأضاف ان «الشركات الصينية جاهزة لاستثمار مليارات الدولارات في لبنان ومعلوماتي أنها ممنوعة من ذلك».

ورد احد اسباب الغضب الاميركي على رئيس وزراء العراق عادل عبدالمهدي هو عقد صفقات بـ 400 مليار دولار مع الصين.

مصادر التيار الوطني الحر، قالت ان هذا الاسبوع هو اسبوع الحسم، من دون التوضيح بأي اتجاه من الاستشارات الى التأليف، واشارت الى انتظار وصول موفد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الى بيروت اليوم الذي يترقب الحريري وصوله ايضا. وسربت مصادر قريبة من التيار معلومات تزعم ان الدعوة الرئاسية للاستشارات ستصدر اليوم لتجري الاستشارات النيابية الملزمة غدا، حيث ستسمي الوزيرة السابقة ليلى رياض الصلح لتشكيل حكومة تقنيين من عسكريين متقاعدين مطعمة بمدنيين غير سياسيين.

اشارة الى انه سبق للسيدة الصلح ان نفت لاصدقاء اتصلوا بها منذ بضعة ايام ان يكون احد اتصل بها بهذا الخصوص.

مصادر معنية رجحت ان تكون هذه التسريبات جزءا من حملة الضغط والتهويل على سعد الحريري لخفض شروطه المعروفة.

في هذه الاثناء، ارجأ رئيس مجلس النواب نبيه بري الجلسة التشريعية التي كانت مقررة اليوم لإقرار جملة قوانين على رأسها قانون العفو العام الى الثلاثاء المقبل استدراكا للاصطدام مع الحراك الشعبي الذي قرر منع وصول النواب الى المجلس احباطا لهذه الجلسة، وقال في مؤتمر صحافي انه مع التعجيل بتشكيل الحكومة، ودعا نواب كتلته الى رفع السرية عن حساباتهم المصرفية.

وكان الحراك الشعبي دعا الى اضراب عام، وأعد تظاهرة حاشدة بقصد منع وصول النواب الى الجلسة التشريعية التي دعا اليها رئيس المجلس لإقرار قانون عفو عام ملتبس في بنوده وفي اهدافه. واعتبر الحراكيون ان مثل هذا القانون هو بمنزلة «رشوة» للمواطنين المشاركين في الحراك الشعبي.

وكان عدد من النواب اعلنوا مقاطعتهم لهذه الجلسة مسبقا بينهم بولا يعقوبيان واسامة سعد.

حاكم مصرف لبنان يتعهد بحماية الودائع وصيانة استقرار الليرة

محتجون يسقطون السياج حول مصرف لبنان المركزي تزامنا مع كلمة حاكمه رياض سلامة (رويترز)

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة خلال حديثه الصحافي (محمود الطويل)

بيروت ـ وكالات: أكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أمس، أن الودائع لدى البنك محمية، وان لدى البنك المركزي الإمكانيات لحفظ استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية المربوط بالدولار، بالتزامن مع إقفال قوات الامن شارع الحمراء منعا لتدفق المتظاهرين الذين هتفوا ضد السياسات المالية التي يقوم بها.

وأضاف سلامة خلال مؤتمر صحافي في بيروت أمس، ان البنك اتخذ إجراءات لحماية الودائع. وأضاف أن فرض قيود على حركة رؤوس الأموال غير وارد لأن لبنان يعتمد على النقل الحر للأموال.

وقال «خفض القيمة ليس مطروحا،» مضيفا أن لبنان يمر بظروف استثنائية ومرحلة تاريخية.

وأمل سلامة في تشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت. وأضاف أن البنك سيسعى لخفض أسعار الفائدة عن طريق إجراءات لإدارة السيولة.

وبالإشارة إلى القيود المفروضة من قبل البنوك التجارية منذ فتحت أبوابها مجددا بعد إغلاق استمر أسبوعين، قال سلامة إن البنك المركزي طالب البنوك بإعادة النظر فيها.

وتابع «اننا امام مرحلة جديدة سنحافظ فيها على سعر صرف الليرة والمصارف تتعاطى بالسعر الذي اعلنه مصرف لبنان، وامكاناتنا متوافرة لذلك، والهدف الاساسي الثاني حماية المودعين والودائع، وهذا موضوع اساسي ونهائي، واخذنا مما يقتضي من اجراءات حتى لا تكون هناك خسائر يتحملها المودعون».

ويحدد مصرف لبنان السعر الرسمي لصرف الدولار مقابل 1508 ليرات بينما لدى الصيارفة يرتفع اكثر بكثير وتصل احيانا الى 1800 ليرة.

وأكد سلامة انه «لا اقتطاع من الودائع ابدا، والآلية التي وضعناها هي لحماية المودع من خلال عدم تعثر أي مصرف، وقد اعلمنا المصارف بأنها تستطيع الاستلاف من مصرف لبنان بالدولار بفائدة 20٪، ولكن هذه الاموال غير قابلة للتحويل الى الخارج، انها للاستعمال في لبنان فقط».

وشدد على حرية تحويل الاموال الى لبنان وعدم وجود قيود على ذلك بالقول «ليست لدى مصرف لبنان صلاحية بتقييد تحويل الاموال خصوصا ان لبنان بلد يعتمد حرية التحويل ويتمول جزء منه بتحويل اللبنانيين في بلاد الاغتراب».

ولفت الى ان التراجع بالحركة الاقتصادية والنمو الذي وصل الى الصفر في العام 2019 زاد من نسبة البطالة واثر على فئات عديدة من الشعب.

وقال «نحن في اقتصاد مدولر (نسبة إلى الدولار) لذا الليرة اللبنانية وثباتها عنوان ثقة لاستمرار دخول الدولار الى لبنان، مشيرا الى دور الهندسات المالية التي جرت في العام 2016 والتي سمحت بتكوين احتياطات كبيرة دعمت الليرة وساعدت على تطبيق المعايير الدولية للعمل المصرفي».

وأعلن امتلاك مصرف لبنان احتياطي نقدي يمكن استخدامه فورا بمقدار 30 مليار دولار.

ودعا سلامة الى ضرورة ألا تتضمن الموازنة العامة للعام 2020 عجزا وألا تلحق الاضرار بالموظفين والمواطنين وان تشتمل على اجراءات اصلاحية في الخدمات الأساسية التي تعني المواطن بالاضافة الى ضرورة تفعيل القطاع الخاص وشراكته مع القطاع العام.

وتناول حاكم مصرف لبنان دور المصرف في دعم الاقتصاد الوطني ومكافحة تبييض الاموال والتهرب الضريبي واقفاله بعض المصارف بسبب حركة اموال مشبوهة.

وكان المجلس التنفيذي في اتحاد نقابات موظفي المصارف قد اعلن الاضراب في القطاع المصرفي والدعوة الى التوقف عن العمل اعتبارا من صباح اليوم الثلاثاء «حتى عودة الهدوء الى الأوضاع العامة التي يحتاجها القطاع المصرفي لمعاودة العمل بشكله الطبيعي المعتاد».

وقال البيان ان ذلك بسبب ما شهده «القطاع المصرفي الاسبوع الماضي من اوضاع غير مستقرة أدت الى ظروف عمل غير مقبولة وخصوصا بعد تعرض الزملاء الى الاهانات والشتائم وحتى الاعتداءات من قبل المودعين، بالإضافة الى حال الفوضى التي أوجدت في عدد من فروع المصارف مما أدى الى حالة من الارباك والقلق والخوف».

الخبير القانوني شفيق المصري لـ «الأنباء»: الجرائم المالية شأن المحاكم العادية حتى لو كان مرتكبها رئيساً أو وزيراً

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى الدكتور في القانون الدولي والخبير في القانون الدستوري شفيق المصري، ان قانون العفو العام المطروح على التصويت أمام الهيئة العامة لمجلس النواب، هو الثاني بعد قانون العفو العام الذي صدر في العام 1991 ومحا بالطبشورة معظم الجرائم والمخالفات والارتكابات التي حصلت خلال الحرب الأهلية، معتبرا بالتالي ان القانون الحالي قد يشمل الذين لم تتم بعد محاكمتهم، وبعض المخالفات من مستوى الجنحة، أما بالنسبة للجرائم والارتكابات الجزائية، فلا يمكن حتى الساعة إبداء الرأي بالقانون قبل الاطلاع على كامل بنوده لمعرفة الاستثناءات، علما ان جرائم القتل المتعمد في حال شملها قانون العفو العام، تبقى مشروطة بالحصول على إسقاط الحقوق الشخصية من قبل أهالي وذوي المجني عليهم.

ولفت المصري في تصريح لـ «الأنباء» الى ان تمرير الجرائم الأخرى التي تشكل مخالفة للحق العام ومنها جرائم الارتكابات المالية وتحديدا المال العام، يمكن لقانون العفو العام ان يستثنيها او ان يشملها على أنها ارتكابات حصلت ضمن فوضى معينة، وهنا يأتي دور الكتل النيابية والنواب المستقلين فإما أن يصدقوا عليها وإما ان يرفضوها فيسقطوها، معربا عن عدم اعتقاده ـ وهو اجتهاد شخصي للمصري ـ «أن يسمح الرئيس برّي في هذه المرحلة من الاضطرابات بأن يتورط والمجلس النيابي في أمور يدان عليها في حماة الانتفاضة الشعبية».

وردا على سؤال، أكد المصري ان المحكمة الخاصة بمحاكمة الرؤساء والوزراء تتناول الرؤساء والوزراء في سياق واجباتهم الوظيفية فقط وفي إحدى الحالتين إما الخيانة العظمى وإما مخالفة الدستور، لكن في حال ثبت على أي من الرؤساء والوزراء انه ارتكب جرائم مالية، يخضع حينها المرتكب منهم رئيسا كان أو وزيرا للمحاكم العادية، ويمكن لقانون العفو العام ان يشمله ما لم ينص القانون صراحة على استثناء الجرائم المالية.

وفي سياق متصل، ختم المصري مؤكدا ان لرئيس مجلس النواب كامل الحق في دعوة الهيئة العامة الى جلسات تشريعية في ظل حكومة تصريف اعمال، شرط ان يكون مجلس النواب في دورة انعقاده العادية التي بدأت في 2019/10/15 وتنتهي في 2019/12/15.

نداء من الرئيس الحسيني: أيها اللبنانيون لا تنتظروا ممن أسرف في إفقاركم سوى الشر!

بيروت ـ أحمد منصور

وجه رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني نداء إلى اللبنانيين في الساحات والمنازل، جاء فيه: «أيها اللبنانيون في الساحات، لكم الحياة من أنفسكم، ولكم الخيبة من الانتظار، الانتظار الذي كنتم عليه في منازلكم، قبل أن تظهروا إلى الوجود، في الساحات، هو نفسه الانتظار في الساحات، فليس من بعده سوى الخيبة، أما الفرق فهو في أنهم، قبل هذا الوقت، لم يكونوا على حذر، وقد ظنوا أن استكانتكم ليس بعدها سوى الموت».

وأضاف: «أما الآن، وقد أعدتم إلى الوجود مشروع الشعب اللبناني واحدا حرا، مشروع الدولة اللبنانية سيدة مستقلة، بكل هذا البهاء، بكل هذه القوة، بكل هذا الأمل، فلا تنتظروا ممن أسرف كل الإسراف في إفقاركم، ممن لم يعرف حدا في إذلالكم، ممن لا عيش له إلا بإكراهكم وتفرقة صفوفكم، وبث العداء في نفوسكم، لا تنتظروا سوى الشر».

وقال الحسيني: «أيها اللبنانيون، في الساحات، وفي المنازل، الخير كل الخير، في هذا الوقت، لا يكون إلا باتحادكم، شعبا واحدا، دولة سيدة، بقيادة واحدة من أنفسكم. لكم السلطة، وقد أخفق من وليتم على أنفسكم، بإرادة منكم أو بترك، فلتباشروا العمل من أنفسكم لإعادة تكوينها لكم لا عليكم. لكم السلطة بالمبادرة، أما بالانتظار فلن تكون إلا عليكم. وفرص الخير إنما تمر مر السحاب».

احتجاجات العراق تتردد أصداؤها في لبنان.. «وجع واحد» يجمع المتظاهرين ضد فساد السلطة

بيروت ـ أ.ف.ب: وسط ساحات الاحتجاج في مدينة بغداد، يرفرف العلم اللبناني عاليا. وعلى بعد أكثر من 900 كيلومتر، يرد المتظاهرون في وسط بيروت التحية بمثلها وتصدح حناجرهم بأغنية عراقية.

تعزف فرح قدور (26 عاما) ورفاقها على آلاتهم الموسيقية، مرددين باللهجة العراقية العامية «لا تصدق بحكي الإشاعة، كلهم حرامية الجماعة (..) والهوية لبنانية، لا لا الساحة ما نتركها».

واستوحت المجموعة أغنيتها من لطمية عراقية، أطلقها «الرادود الحسيني»، كما يطلق عليه في العراق، علي يوسف كربلائي، دعما لاحتجاجات تعم مناطق عدة في العراق منذ مطلع أكتوبر ضد الطبقة السياسية برمتها.

وفي ساحة رياض الصلح في وسط بيروت، يردد المتظاهرون الأغنية مع العازفين، يتمايلون على أنغامها، يصفقون مرارا ويطلبون إعادتها مرة أخرى.

وتقول فرح «الشارعان اللبناني والعراقي يتابعان بعضهما البعض، ويستمدان الأفكار من بعضهما»، مضيفة أن من شأن ذلك أن «يسلط الضوء على القواسم المشتركة التي من خلالها نستطيع أن نقدم الدعم المعنوي لبعضنا البعض».

من بيروت إلى طرابلس (شمالا) والنبطية (جنوبا)، حمل المتظاهرون اللبنانيون طوال فترة حراكهم الشعبي المستمر منذ 17 أكتوبر الشعارات الداعمة لتظاهرات العراقيين، فالمطلب واحد وهو إسقاط الطبقة الحاكمة مجتمعة.

ومن بين الشعارات التي علت في بيروت «من لبنان إلى العراق، الوجع واحد، الحق واحد والنصر آت من قلب لبنان سلام إلى العراق».

وخلال تظاهرة نسوية الأسبوع الماضي، حملت فتاتان لافتة كتب عليها «زيديني عشقا يا بغداد»، مستوحاة من أغنية للفنان العراقي كاظم الساهر.

وخلال تظاهرة في مدينة النبطية جنوبا، ردد مئات المتظاهرين «من العراق إلى بيروت، ثورة واحدة لا تموت».

ويعرف كل من لبنان والعراق بالفساد المستشري في مؤسساتهما الرسمية وارتفاع نسبة الدين وترهل البنى التحتية. ويحل العراق في المرتبة 168 ولبنان في المرتبة 138 من أصل 180 بلدا في ترتيب منظمة الشفافية الدولية للدول الأكثر فسادا.

وتجاوزت الديون المتراكمة على لبنان 150٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو من أعلى المعدلات في العالم، وتخطت في العراق 50٪ منه.

ويقول سماح، زميل فرح الذي يعزف على الأكورديون، «ما نراه اليوم هو نتيجة تراكم في البلدين، نحن في خندق واحد مع العراق».

وفي ساحة التحرير في بغداد، يشتري المتظاهرون الأعلام اللبنانية من باعة متجولين، وعلق بعضهم علما لبنانيا فوق مطعم تركي مهجور حوله المتظاهرون إلى غرفة عمليات وبرج مراقبة لدعم المحتجين في حراكهم.

وفي شريط فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، يقول متظاهر عراقي مقنع «نحن كشعب عراقي، نوجه رسالة إلى وزير الخارجية اللبنانية في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل ونقول له ارحل يا جبران باسيل».

أعلام عراقية ولبنانية تباع جنبا إلى جنب في أحد المحلات في بغداد (أ.ف.ب)